

أعلن جهاز الاحصاء وجود أكثر من عشرة ملايين شقة سكنية مغلقة، وكان أحد الأسباب الرئيسية لغلقها هو تدنى قيمتها الإيجارية، مما دفع بعض المستأجرين للاحتفاظ بها وسوف أحكى فى عجالة قصة صديقى الذى يمتلك عقارا قديما فى شارع مهم ويضم خمس شقق إيجارها الشهري أربعة جنيهات إلا ربعا للوحدة ذات خمس غرف بمساحة 140 مترا، وبعد وفاة الجدود ثم الآباء وانتقال الفروع للقاهرة وغيرها، أغلقت شقتان منذ نحو عشرين عاما والثالثة منذ عامين ويقوم ورثة المستأجرين بإيداع الإيجار فى خزانة المحكمة بالعام والعامين مقدما ودون عرضها على المالك كما يقضى القانون «من قبيل الاستسهال وحاجة ببلاش كده لأن ساندوتش الطعمية بخمسة جنيهات!!» وعلمنا بأن هذا الإيداع لا يكلف المودع أى رسوم أو مبالغ اضافية، وللعجب فإن صرف المبالغ المودعة يتم بعد رحلة من العذاب داخل دهايز المحكمة والكثير من الإجراءات والتحريات مع تقديم ما يثبت عدم وجود ديون للدولة طرف المالك المطحون كالضرائب أو أى جهة حكومية، ناهيك عن الوقت الذى يضيع هباء، ولقد أقسم لى هذا الصديق أنه لم يسلم أى إيجارات منذ عشرين عاما ولكى نكتمل المأساة فإن شقيقا وشقيقة يتنازعا على حيازة إحدى الشقق المغلقة وكلاهما يودعا الإيجار وصديقى يقف متفرجا وحائرا ومعه كل المستندات التى تصدق روايته.

إننى اطالب بقانون يرفع الظلم الواقع على من امتلحوا بعض العقارات القديمة.. ودعما للمستأجرين وورثتهم إجباريا طوال الأعوام الستين الماضية، مما يخالف جميع الشرائع السماوية ويتنافى مع العدالة الاجتماعية التى ينادى بها الدستور فى ظل تطبيق سياسة العلاج الاقتصادى الذى يحرر جميع المنتجات والعملات ويعيدها لأسعارها الحقيقية دون الدعم الرهمي.